

مؤكد . ذلك لان اسرائيل ، التي تبني قواتها المسلحة على أساس الاعتماد على الاحتياط الذي يجمع عند الضرورة ، تحتاج أكثر من مصر التي هامش زمني يسمح لها بجمع هذا الاحتياط وتعبئته وحشده ، خاصة وان القوات المسلحة المصرية مبنية على أساس الجيش العامل الموجود تحت السلاح ، والذي لا يتطلب هامشا زمنيا كبيرا للجمع والتعبئة والحشد . فوجود قوات الطوارئ الدولية ، واضطرار الطرف المهاجم الى ابعادها قبل الهجوم سيسمح لاسرائيل هذا الهامش الزمني ، وسينقذها من مفاجأة استراتيجية عربية ، على غرار مفاجأة ٦ تشرين الاول ، ولكنه لن يفيد القوات المصرية بالمستوى نفسه لان هذه القوات محتشدة دائما ومستعدة دائما للرد على المفاجآت . وبالإضافة الى ذلك ، فان اسرائيل تمثل دائما الطرف المعتد ، الماثل ، المخادع ، الذي سيحاول استغلال دعم واشنطن لعرقلة مفاوضات جنيف . لذا فهي الطرف الذي سيستفيد من أي تجميد للوضع الراهن الجديد وراء ستارة من توات الطوارئ الدولية ، كما ستستفيد من البقاء على المرتفعات الحصينة مع استمرار استثمار بتروال الشاطئ الشرقي لقناة السويس ، الذي يبلغ ثمنه (بعد ارتفاع سعر البرميل الذي يباع حاليا بـ ١٣ - ١٧ دولارا) حوالي مليار دولار سنويا . فاذا افترضنا ان اسرائيل مستقبلي مخلصمة لسياستها الصهيونية التوسعية ، وستماثل في الانسحاب - ولنا من تاريخ اسرائيل ما يدفعنا الى هذا الافتراض - وصلنا الى الاستنتاج بأن مصر قد تجد نفسها مضطرة للعودة الى القتال . ولن تستطيع القتال في هذه الحالة الا بعد ابعاد قوات الطوارئ الدولية ، وبعد اعطاء اسرائيل الفرصة لاعادة التعبئة والحشد . وهنا سيكون امام القوات المصرية ان تتقدم في اتجاه الشرق لتصطدم بخط المرتفعات الذي يمكن الدفاع عنه بقوات قليلة ، أو ان تتجه نحو الجنوب لتحرير الشاطئ الشرقي لخليج السويس واستعادة منابع النفط ، معرضة بذلك مؤخرتها وجناحها الأيسر لضربة معاكسة اسرائيلية قوية . وستكون القوات الإسرائيلية - اذا تقدم المصريون شرقا - في وضع يسمح لها بالدفاع امام المصريين على خط المرتفعات ، وحشد كبد قواتها على الجبهة السورية لتسديد ضربة غير مباشرة الى مصر عن طريق القيام بضربة مباشرة

تسريح جنودهم الاحتياطيين ، واعادتهم الى الحياة المدنية . وكان العازر تد أعلن في يوم ١٨ كانون الثاني ، بعد توقيع اتفاق فك الارتباط : « سوف نقوم بتسريح عدد كبير من جنود الاحتياط بصورة تدريجية بعد تنفيذ الاتفاق ، بعد شهر ونصف او شهرين من اليوم » . (ر.١٠٠٠ ، عدد ٤٤٠) . وصرح دايان في اليوم نفسه « انه يحتمل تسريح ٤٠ الف رجل في المرحلة الاولى » . وفي يوم ٢٤ من الشهر نفسه أعلن رئيس شعبة الطاقة البشرية في القيادة العامة (الشعبة الاولى) هرتسل شافير في مؤتمر صحافي عقده في تل ابيب انه « تم تسريح ٥٠ في المئة من جنود الاحتياط الذين خدموا في الجيش منذ نشوب الحرب » . (ر.١٠٠٠ ، ملحق عدد ٤٤٤) . وهذا يعني ان الجيش الاسرائيلي اعاد الى الحياة المدنية بشكل فوري حوالي ١٠٠ الف رجل ، قبل ان يمضي على توقيع اتفاق فصل القوات اسبوع واحد ، الامر الذي يؤكد الضغط الهائل الذي كان يخضع له الاقتصاد الاسرائيلي ، وحاجته الملحة الى القوى البشرية المعبأة داخل القوات المسلحة . وعلاوة على ذلك فقد أعلن شافير « انه بالإضافة الى المسرحين ، فان ثمة ٣٠ الف مواطن اعيدوا الى أماكن عملهم » ، وهذا يعني ان ٣٠ الف شخص ممن كانوا مضطرين الى البقاء بعيدا عن أعمالهم العادية ، للقيام بأعمال شبه عسكرية ، قد عادوا الى الحياة الطبيعية ليشاركوا في تسيير عجلة الاقتصاد شبه المتعطلة .

ثالثا - اذا كانت مصر لا تتضرر من تخفيف حجم قواتها الموجودة على الضفة الشرقية للقناة نظرا لقدرتها على دفع اعداد كبيرة من فرق المشاة والذبابات ووحدات الصواريخ ارض - جو المتحركة من طراز « سام - ٦ » عبر القناة تحت تغطية مظلة دفاع جوي فعالة (كما فعلت في الايام الاولى من حرب تشرين الاول) ، فان اسرائيل لا تتضرر كثيرا من تخفيف حجم قواتها الموجودة بين خطها الامامي في سيناء وخط الممرات ، نظرا لقدرتها هي ايضا على دفع عدد كبير من الفرق عبر الممرات ، تحت تغطية طيران قوي فعال ، اعادت الولايات المتحدة الاميركية له كل قدرته القتالية ، رغم الخسائر الفادحة التي اصابتها في الجولة السابقة .

رابعا - ان وجود قوات الطوارئ الدولية بين الخطين المصري والاسرائيلي يفيد اسرائيل بشكل